حلالا لا شال الاول ان يصالح عن دارا دعاها بجعل وخيار
ومثال الثاني ان يصالح على سلعة بثوب بشرط ان له لبسها
اخذها ولا يبيعها ويجوز الصلح على الانكار اتفاقا وعلى
الانكار على المشهور وصورته ان يدعي دارا مثلا فينكر ثم
يصالحه على ان يدفع له شيا من ماله ويلتزم في الصلح
للصلح على السكوت من غير اقرار ولا انكار وهو كالذي
على المشهور وما ذكره في الخلاصة لا اعرفه لكنه جار على
قواعد المذهب في السكوت هل هو كالاقرار او كالانكار
على الانكار والسكوت شرط نقلناها في الاصل ثم
النظر بتكلم على مسئلة من مسايل التقرير بالزوجية
فقال ولو امة العتق الغارة اي التي ادعى رجلا ان زوجها
مغرة بمقالها او شاهد حالها انها حرة تزوجه على
انها حرة ثم قيظهر خلافه فلسيده اخذها واخذ
قيمة الولد يوم حكم له بها اذا لم يكن بها عتق على السيد
وكان الزوج حرا غير عالم بانها امة سواء ادعت انها السيد
في النكاح ام وعلى الزوج الاقل من المسمى وصداق المثل
ثم كلامه ان الولد حر وان كان الزوج عبدا او مذهب
المدونة انه رقيق فلذلك قيد ابن عاصم بقوله ما لم يكن الزوج
حرا وما ذكره من اخذ القيمة يوم حكم بها المشهور وقيل يوم
الولادة

الولادة وفايدة الخلاف لو مات الولد قبل ذلك فعلى
المشهور لا شي فيه وعلى مقابله له قيمته ثم انتقل الكلام على مسايل
من الاستحقاق فقال ومن استحقت امة والحال انها قد
ولدت من حر غير غاصب سواء وطيها بملك او هبة او ميراث
او شرا او على ذلك من وجوه الملك من غاصب لم يعلم بقبضه
فله اي لمستحق الامة قيمتها وقيمة الولد اي اخذ
قيمتها وتعتبر القيمة يوم الحكم وتكون الولد ثابت النسب
واذا كان له مال لا يقوم به وقيل يأخذها اي الامة
وقيمة الولد وقيل له قيمتها اي اخذ قيمتها فقط
يوم وطيها والاقوال الثلاثة لمالك وبالاخير قال ما لك
ما استحقت ام ولد لم وافقه صاحب المختصر على الاول
وقوله الا ان يختار الخ فيأخذه من الغاصب الذي
باعها له يدل على ان اللام في قوله فله للتخيير لا للتمليك
واذا اختار الغير كان كالمقر بيع الغاصب واما لو كانت
الامة المستحقة بعد الولادة بيد غاصب علم بقبضه
فعليه اي الغاصب الحد لانه زان وولده رقيق
معها اي مع الامة لربها اذا كان غير اب لو قال وولد لها
بالاضافة الى ضمير الانثى لكان احسن لانه لا حق
بها لا به وحكم من اشترى امة من الغاصب عالما بقبضه

Copyright © King Saud University